

Distr.: General
14 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة والمجلس الدولي للمرأة، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1.



بيان*

١ - تتمتع المنظمتان عضواً مشروع المنظمات الخمس، الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة - المعروف عالمياً باسم BPW International - والمجلس الدولي للمرأة، بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وهما تشيخان على القرار الذي اتخذته مؤخراً الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين بإدماج كيانات الأمم المتحدة الأربعة العاملة في مجال المرأة في كيان واحد هو جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة - وهو جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن نشي على الدول الأعضاء لاتخاذها هذه الخطوة الهامة بالنسبة للنساء والفتيات في العالم. وسوف يؤدي هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع إلى تعزيز كبير لجهود الأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتوسع في الفرص والتصدي للتمييز في العالم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٢ - لقد دعا الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة والمجلس الدولي للمرأة إلى إنشاء جهاز قوي بالأمم المتحدة يقود الدعوة إلى النهوض بحقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ولقد واجهت الأمم المتحدة تحديات خطيرة في جهودها لدعم البلدان التي تقوم بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وكان من أسباب ذلك عدم كفاية التمويل وعدم وجود جهة واحدة معترف بها تقود استجابة الأمم المتحدة فيما يتعلق بدعم المساواة بين الجنسين. ونحن نرحب من أعماق قلوبنا بتعيين ميشيل باشيليه الرئيسة السابقة لشيلي كأول رئيسة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ووكيلة للأمين العام، ونتطلع إلى العمل مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في دعم الهيئات الحكومية الدولية، مثل اللجنة المعنية بوضع المرأة والعمل على ضمان أن تقي جميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٣ - وتؤكد المنظمتان من جديد على أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي الاتفاقية الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ ووصفت بأنها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، وخاصة فيما يتعلق بالمادتين ١٠ و ١١، وتطالبان باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة المساواة في الحقوق مع الرجل في مجال التعليم وفي أماكن العمل، بما في ذلك عدم التمييز فيما يتعلق بالعمالة والمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية ومنح إجازة الأمومة المدفوعة.

* صادر بدون تحرير رسمي.

هل هناك مساواة في فرص التعليم؟

٤ - تضمّنت الأهداف الإنمائية للألفية، التي بدأت في عام ٢٠٠٠، التعهّد بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥. ويمثّل الموجز التعليمي العالمي الذي أصدره معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والعلم والثقافة عشية انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية (نيويورك، ٢٠-٢٢ أيلول/سبتمبر) أحدث البيانات المتاحة بالنسبة لتحليل التقدّم الوطني والصعاب التي ووجهت عند العمل على تحقيق هذا الهدف.

٥ - والنتائج التي عُرضت تدعو إلى القلق الشديد - فإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فلن تتاح للفتيان والفتيات فرص متكافئة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بحلول عام ٢٠١٥ إلا في ٨٥ بلداً. وهناك ٧٢ بلداً لا يُحتمل أن تحقق هذا الهدف - بينها ٦٣ بلداً بعيدة عن تحقيق المساواة في المرحلة الثانوية. ويزيد في تعقيد الأمور أن تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم لا تتعلق فقط بفرص التعليم ولكنه تتعلق أيضاً ببيئة التعلّم وبالمناهج الدراسية وبالواقف وبمجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع. فالتحدّي لا يتمثّل في مجرد الحصول على التعليم ولكنها أوسع من ذلك بكثير حيث يتمثّل في التصديّ للأيديولوجيات المتعلقة بالجنسين في التعليم وفي المجتمع.

المرأة كمحرك قوي

٦ - إن المرأة اليوم تمثّل قوة اقتصادية قوية. ويظهر من التحليلات الاقتصادية التي قام بها البنك الدولي والأمم المتحدة وغولدمان ساكس وغيرها من المؤسسات أن ثمة ارتباطاً إحصائياً هاماً بين المساواة بين الجنسين ومستوى التنمية في البلدان. وثمة أدلة لا تُدحض على أن المرأة يمكن أن تكون محركاً قوياً للتنمية الاقتصادية^(١). وتأييد حقوق المرأة ليس سليماً من الناحية الأخلاقية فحسب ولكنه سليم أيضاً من الناحية الاقتصادية. على أن الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة، وهي أدوار منزلية لا تحصل مقابلها على أجر، قد أثرت على نوع العمل الذي يعتبر "مناسباً" للمرأة في قوة العمل المأجورة وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إنكار حقها في فرص التعليم وفي المشاركة والتدريب وفي العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تعزيز فرصها في الحصول على العمالة الكاملة والعمل اللائق.

(١) "Groundbreakers - using the strength of women to rebuild the world economy", Ernst & Young, 2009

<http://www.ey.com/GL/en/Issues/Driving-growth/Groundbreakers>

٧ - لقد تبين بعملية حسابية أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تخسر سنوياً ما يزيد على ٤٠ بليون دولار في الناتج القومي الإجمالي بسبب عدم استغلال إمكانيات المرأة. ومن الاستراتيجيات الذكية التي يمكن أن تتخذها الحكومات لمساعدة المرأة في التغلب على الحواجز الراهنة التي تفرضها السياسات أن تقوم المجتمعات بإجراء تغييرات في المعايير ومنع المرأة من المشاركة الاقتصادية الكاملة. والتسرّب من المدارس أكثر وضوحاً في صفوف العليا بما يترتب على ذلك من نقص تمثيل المرأة بشكل واضح في المستويات العليا في كثير من مؤسسات العلوم والهندسة والتكنولوجيا.

٨ - وعلى سبيل المثال، فإن المرأة في عام ٢٠٠٨ لم تشغل سوى ٩ في المائة من عضوية مجالس إدارة الشركات المائة التي يتألف منها مؤشر فوتسي^(٢)، كما أنها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لم تمثل سوى ٩,٣ في المائة من الأساتذة المتفرغين في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا^(٣). وعلى الرغم مما هو حادث من تحسّن في الاتجاهات فإنه مع استمرار معدل الزيادة الحالي لن تشغل المرأة في عام ٢٠٣٠ سوى ١٨ في المائة من عضوية مجالس إدارات الشركات المائة التي يتألف منها مؤشر فوتسي ولن تمثل إلا بما يزيد قليلاً على ٢٨ في المائة من جميع وظائف الأساتذة المتفرغين في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا. ويتبين من هذه الإحصاءات أنه ما زالت هناك حواجز كبيرة يتعيّن التغلب عليها لضمان تقدّم المرأة في وظائف العلوم والهندسة والتكنولوجيا، كما يتبين أن التصدّي لمسائل التوظيف وحدها لن يحقق هذا الغرض. وللانقطاع المؤقت عن العمل أثر كبير على الحياة الوظيفية للعاملات في مجالات العلوم والهندسة لأن فرص العمل المرنة لا يسهل الحصول عليها في قطاعات العلوم والهندسة والتكنولوجيا. وكثيرات لا يعدن إلى هذه القطاعات على الإطلاق أو لا يعدن إليها على نفس المستويات التي كن عليها عندما تركن العمل. ولو أن ١٠ في المائة فقط من الأمهات غير العاملات عُدن إلى العمل بعد إجازة الأمومة لاستطاع أرباب العمل توفير ما يصل إلى ٣٩ مليون جنيه إسترليني كل سنة فيما يتعلق بتكاليف التوظيف وحدها^(٤).

(٢) بيانات استقرأها سجلّ المستشارين بالمملكة المتحدة من R. Sealy, S. Vinnicombe, and V. Singh, (2009), "The Female FTSE Report 2008: A decade of delay", Cranfield School of Management (http://www.som.cranfield.ac.uk/som/dinamic-content/research/documents/ft2008.pdf)، تم الاطلاع عليه في ١٠/٦/٨.

(٣) تحليل ثانوي قام به سجلّ المستشارين بالمملكة المتحدة (٢٠٠٩) لمنشور وكالة إحصاءات التعليم العالي "Resources of higher education institutions", Cheltenham, HESA, (٢٠٠٩).

(٤) وزارة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (الآن وزارة الأعمال والتجديد والمهارات).

الاحتفاظ بالمعارف والخبرات

٩ - ليست المسألة هي مجرد أن عدداً من النساء أقل من عدد الرجال يخترن دخول قطاعات العلوم والهندسة والتكنولوجيا، ولكنها أيضاً أن عدداً غير متناسب من النساء يتركن هذه القطاعات في مرحلة مبكرة من حياتهن الوظيفية، وهي ظاهرة يُطلق عليها في كثير من الأحيان اسم "خط الأنابيب الراشح". ويظهر من إحصاءات قوة العمل التي تصدرها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنه في عام ٢٠٠٨ كان هناك ما يقرب من ٣٤٠.٠٠٠ امرأة من الحاصلات على مؤهلات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا قد اخترن العمل في قطاعات أخرى وأن ما يزيد على ٩٧.٠٠٠ امرأة كن عاطلات عن العمل^(٥). وهذا يمثل خسارة فادحة بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا وللاقتصاد ككل. وقد تبين من الدراسة الاستقصائية للمرأة في مجال المهن، التي أجرتها الرابطة المهنية للمهندسين والعلماء والمديرين باستراليا في عام ٢٠٠٧ أن النساء يتركن مهنة الهندسة بمعدل يزيد بنسبة ٣٨ في المائة عن معدل زملائهن من الذكور؛ وأن ٢١,١ في المائة من المهندسات ممن تناولتهن الدراسة الاستقصائية من العاملات في مجال الهندسة والعلوم والحواسيب قد اعتبرن أن نظام ساعات العمل المرنة يمكن أن يكون عاملاً هاماً يؤثر على خطواتهن القادمة فيما يتعلق بحياتهن الوظيفية.

١٠ - والاحتفاظ بالموظفات واستخدام الوسائل التي تتيح للقطاع الخاص أن يوفر مدداً من المواهب النسائية مسألة بالغة الأهمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مبادئ تمكين المرأة، التي وضعت من خلال عملية تشاورية متعددة الأطراف قادها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (وهو جزء من جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة) والاتفاق العالمي للأمم المتحدة توفر "منظوراً جنسانياً" يمكن لأرباب الأعمال من خلاله استعراض وتحليل المبادرات الراهنة وأسس المقارنة وممارسات الإبلاغ. وهذه المبادئ تعزز الانفتاح والإدماج من خلال السياسات والعمليات المشتركة وتقاسم التقنيات والأدوات والممارسات التي تحقق النتائج. وقد استلهمت المبادئ ممارسات أرباب الأعمال في الحياة الواقعية بما يساعد الشركات على تصميم سياساتها وممارساتها الراهنة - أو وضع سياسات وممارسات جديدة إذا لزم الأمر - لتحقيق تمكين المرأة. ومنذ أُعلنت هذه المبادئ في معهد ليفين بنيويورك خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٠، تعهد أكثر من ١٠٠ من كبار الموظفين التنفيذيين بتقديم الدعم لهذه

(٥) تحليل ثانوي قام به سجل المستشارين بالمملكة المتحدة (٢٠٠٩)، "SET qualified in SET occupations in the UK, 2008", Data source: Office for National Statistics, Social and Vital Statistics Division and Northern Ireland Statistics and Research Agency, Central Survey Unit, Labour Force Survey January–December 2008, Colchester, Essex: UK Data Archive. (الموزّع).

المبادئ وذلك بتوقيع بيان دعم كبار المسؤولين التنفيذيين، مما يبرهن على توافر القدرة القيادية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيع الزملاء من قادة الأعمال على انتهاج نفس النهج.

١١ - وإذا كان هذا أمراً يدعو إلى التفاؤل فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به على أن يكون للشركات دور حيوي متزايد لتمكين المشاركة الإيجابية النشطة من جانب الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والمؤسسات المهنية التي ينبغي لها جميعاً أن تعمل معاً.

العلماء يدرسون العالم كما هو؛ والمهندسون ينشئون العالم الذي لم يوجد قط^(٦).

١٢ - الأخبار الإيجابية بالنسبة للمساواة بين الجنسين عموماً هي أنه في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو زاد التحاق المرأة بالتعليم العالي زيادة مطردة وأصبحت المرأة الآن تقترب (إن لم تزد في بعض البلدان) من نسبة ٥٠ في المائة من إجمالي عدد طلاب التعليم العالي. على أننا إذا نظرنا إلى العلوم والهندسة والتكنولوجيا بوجه خاص فإننا نجد صورة مختلفة. فالظاهر من أحدث الإحصاءات التعليمية هو أن المرأة تمثل ما يقرب من ربع أو أقل من الربع من طلاب الهندسة في معظم البلدان والمناطق في العالم^(٧). وإذا ما نظرنا إلى البيانات فيما يتعلق بالنسبة المثوية للنساء في قوة العمل الهندسية المهنية فإننا نستطيع أن نتبين أن الاحتفاظ حتى بهذه الأعداد القليلة من النساء في مهنة الهندسة هو مشكلة مستمرة^(٨).

الاجتماع الخامس عشر لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المعقود بطوكيو

١٣ - في الاجتماع الخامس عشر الذي عقدته مؤخراً بطوكيو شبكة القيادات النسائية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ^(٩)، تم تنظيم حلقة عمل عن "تعزيز

(٦) مقتبس من: Theodore von Kármán.

(٧) "National Science Board "Science and engineering indicators 2008". العنوان على الإنترنت: <http://nsf.gov/statistics/seind08/>.

(٨) National Academy of Science 2007 "Beyond bias and barriers: fulfilling the potential of women in academic science and engineering". العنوان على الإنترنت: http://www.nap.edu/catalog.php?record_id=11741، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "Women in scientific careers: unleashing the potential", OECD Publishing, ISBN: 92-(٢٠٠٦)-64-02537-5.

(٩) تضم شبكة القيادات النسائية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قيادات نسائية في جميع القطاعات، بما فيها الأعمال التجارية والهيئات الأكاديمية والحكومة والمجتمع المدني، في ٢١ بلداً تضمها الرابطة. وقد قامت اليابان هذا العام، بوصفها رئيسة الرابطة، باستضافة الاجتماع الخامس عشر للشبكة الذي عُقد في طوكيو باليابان في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

القيادات النسائية في مجال العلوم والهندسة“ وقام بتنظيمها فريق قربا المهندسات التابع لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، وتم وضع عدد من التوصيات أُبلِغت إلى الاجتماع. وقد تضمّنت هذه التوصيات:

- وضع وتعزيز الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تزيد مشاركة المرأة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والإقليمي.
 - العمل بشكل جماعي على تغيير التصوّرات العامة فيما يتعلق بمن يستطيع دخول المهن العلمية والهندسية، وزيادة فرص المرأة في مجالات العلوم والهندسة، والنهوض بطبيعة ومدى القيادة النسائية، وتعزيز الجليل القادم من القيادات النسائية.
 - وضع جوائز تقديرية للوكالات الحكومية والمؤسسات وجهات العمل وغيرها من المؤسسات لتقدير المساهمات البارزة التي قدّمت من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا.
 - الاتفاق على مجموعة موحّدة من المؤشرات بالنسبة لتعليم المرأة ومشاركتها في قوة العمل وتقديمها الوظيفي في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا والقيام دورياً بنشر هذه المؤشرات ليستفيد منها مقررّو السياسات.
 - وضع إطار لرصد المبادرات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا ونشر تقارير دورية عن البرامج التي ثبتت فاعليتها في تعزيز التنوّع الجنساني والمشاركة والتقدّم الوظيفي.
 - وضع إطار لتحديد الخيارات السياسية التي تساعد الحكومات ومقرري السياسات في المؤسسات وفي المجالات الثقافية على تحديد سُبُل تعزيز تعليم المرأة ومشاركتها في قوة العمل وتقديمها الوظيفي في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا وسُبُل ترقية المزيد من النساء إلى صفوف مقرّري السياسات.
- ١٤ - إن المرأة تمثّل ٥١ في المائة من سكان العالم. واستغلال مواهبها إلى أقصى حدٍ على جميع مستويات التعليم العلمي والتكنولوجي ومستويات التدريب والعمالة هو ضرورة اقتصادية واستثمار في مستقبل التنمية الوطنية في أي بلد. ونحن نعتقد أن استمرار نقص تمثيل المرأة ونقص مشاركتها في قطاعات العلوم والهندسة والتكنولوجيا - على أساس التعليم والتدريب والعمل - ليس سبباً للقلق الاجتماعي فيما يتعلق بالمساواة فحسب، ولكن من المحتمل أيضاً أن يعوق قدرة البلد على تطوير البحوث والصناعات القادرة على المنافسة دولياً.

١٥ - ونحن نعلم أن تعليم الفتاة هو أفضل استثمار تنموي يمكن القيام به. وهو الاستثمار الذي يحقق نتائج إيجابية بالنسبة لمجموعة من المسائل التنموية البالغة الأهمية، ابتداءً من قدرتها على العمل مستقبلاً إلى صحة أسرتها. وهو يعني وضع المقاييس والتقييمات. ويعني تعميم المنظور الجنساني عند إعداد الميزانيات. ويعني أن تؤكّد الحكومات من جديد التزامها بالتعليم وبالمساواة بين الجنسين. ويعني، فوق كل شيء، تمكين المرأة بالتعليم الذي يعتبر أهم شرط لجعل العالم أكثر عدلاً وسلاماً.